

**الدور التنموي للانفاق الأستثماني في العراق للمدة
(1990 – 2013)**

**الاستاذ الدكتور عبد الكريم عبد الله محمد
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية**

**الدكتور محمد محسن خنجر
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية**

المستخلص :

أن الهدف الاساس من هذا البحث يتمحور حول تحديد دور الانفاق الاستثماري في التنحية الاقتصادية المدة (1970-2013) .

وتتمثل الفرضيه التي اعتمدها البحث هي أن التحديات (المعيقات) التي تعترض الانفاق الاستثماري أدت الى ضياع الموازنات الاستثمارية من الفساد ، عدم الاستقرار الامني والارهاب ، وبالتالي خلقت دوراً غير فعال للانفاق الاستثماري في التنمية .

أن الاستنتاج الرئيس لهذا البحث هي انه لا توجد أية استراتيجيات اقتصاديه في رسم مسارات الاستثمار بطريقه تحقق التنمية الاقتصادية .

ويوصي الباحثون الى :

- توسيع قاعدة الاقتصاد العراقي .
 - أيجاد اطار جديد لعمل المؤسسات القانونية .
 - تنويع اساس الإيرادات .
 - التركيز على تعليق القوانين والتعليمات المالية .
- الكلمات المفتاحية ، الاستثمار ، الانفاق الاستثماري ، التنمية الاقتصادية .

Abstract

The aim of this research is to determine the role of investment expenditure in economic development in Iraq.

The hypothesis adopted in the research is that the challenges (Obstacles) lead to waste the investment budgets among corruption , unrest security , and terrorism , then create ineffective role of the investment expenditure in development .

The main finding of this research is that there is no any economic strategies in drawing the paths of the investment in away to satisfy the economic development .

The researcher recommends to :

- Diversification the Iraq economy .
- Create a new frame work of legal and law institutions .
- Diversification the base of revenues .
- Focuses upon the application of the financial laws and directions .

المقدمة

يعدُّ المناخ الاستثماري في اي اقتصاد الدعامة الرئيسة لتطور المجتمع في ظل وجود المصادقية والاخلاص من قبل القائمين على ادارة التنمية الاقتصادية وتكمن أهمية الانفاق الاستثماري في تقليل الفجوة بين الموارد المحلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من الاستثمارات ، ولعل أن احداث تنمية شاملة ومتوازنة لا يتم من دون توفر الحد الأدنى من الادارة السياسية الصادقة والمخلصة .

وتأتي الأهمية الاقتصادية للاستثمار في معظم الدول النامية والعربية بعد فشل معظم التجارب التنموية التي اعتمدت عليها خلال القرن الماضي وخاصة تلك البلدان التي تعاني من شح الموارد المالية .

وتزداد أهمية الاستثمار في البلدان النفطية ومنها العراق خاصة الاستثمار الوطني الذي يعتمد على المدخرات الوطنية كلما ارتفعت نسبة مساهمة المدخرات الوطنية في تمويل عملية التنمية ، كلما أدى ذلك الى ضمان المحافظة على عوائد التنمية في داخل البلد ، ولكن مع ذلك فإن الاستثمار الاجنبي هو الآخر لا يمكن التخلي عنه في الوقت الحاضر في ظروف الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية بالإضافة الى حاجه الاقتصاد الى تشجيع رأس المال الاجنبي لسد الفجوة في مسألة نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والادارية التي يعاني منها القطاع الخاص بل وحتى القطاع العام .

أولاً : هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى توضيح دور الانفاق الاستثماري في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية للمدة (1990-2013) ثانياً : فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة بأن هناك علاقة متبادلة بين مستويات الانفاق الاستثماري ومعدلات التنمية الاقتصادية .

ثالثاً : الاساليب المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفي في تحليل البيانات حول موضوع الدراسة .

رابعاً : حدود الدراسة

الحدود المكانية : أي نطاق شمول الدراسة وهي العراق .

الحدود الزمانية : تغطي الدراسة المدة (1990-2013) .

خامساً : المصادر المعتمدة

بيانات وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات - وبيانات وزارة المالية - دائرة الموازنة .

وقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة محاور ، تناول المحور الأول ، مفهوم الاستثمار والتنمية الاقتصادية والعقبات التي تواجه مناخ الاستثمار ، في حين خصص المحور الثاني الى بيان الدور التنموي للانفاق الاستثماري للمدة (1990-2002) . اما المحور الثالث ، فقد القى الضوء على الدور التنموي للانفاق الاستثماري للمدة (2003-2013) .

وقد أنتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والمقترحات التي ترى الدراسة ضرورة الاخذ بها لتجاوز حالات الاخفاق التي تعانيها البيئة الاستثمارية في العراق .

ا. مفهوم الاستثمار والتنمية والعقبات التي تواجه مناخ الاستثمار

1-1 مفهوم الاستثمار

يعني الاستثمار هو الاضافة الى الطاقة الانتاجية أو الاضافة الى رأس المال ، وذلك كأنشاء المشاريع الانتاجية السلعية والخدمية وأقتناء السيارات الانتاجية والخدمية ، وأقتناء الآلات والمعدات والمكائن وشراء الأسهم والسندات .

1-1-1 مفهوم الاستثمار الحقيقي

هو الاستثمار الذي يترتب عليه حيازة أصل من الأصول له قيمة اقتصادية تكون على شكل سلعة أو خدمة كالعقار والمعادن والمشاريع الاقتصادية .

1-1-2 الاستثمار المالي

وهي الاستثمار في اصل من الأصول المالية لا يترتب لحاملة حق حيازة أصل حقيقي ، كالاستثمار في الأوراق المالية كالاسهم والسندات .

وتقسم الاستثمارات من حيث النطاق الزمني الى استثمارات قصيرة الاجل والذي تكون مدته أقل من سنة ويغلب عليها دائماً طابع المضاربة أما الاستثمارات طويلة الأجل فتكون مدتها أكثر من سنة وقد تصل الى عشرات السنين وغالباً ما تهدف الى الحصول على دخل مستمر⁽¹⁾ .

ويمكن تقسيم الاستثمارات الى⁽²⁾ :-

1-1-3 الاستثمار الوطني :

وهو الاستثمار الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة وله ايجابيات كثيرة منها أن معظم عوائد تعود على مواطني الدولة فضلاً عن كونه لا يؤدي الى تبعية الاقتصاد الوطني للسياسات الاقتصادية الخارجية .

1-1-4 الاستثمار الاجنبي :

وهو عملية أنتقال رأس المال من موطنه الاصلي الى خارج الحدود ليستثمر في بلد آخر ويقسم هذا الاستثمار الى نوعين :

أ. **الاجنبي المباشر :** وهو الاستثمار في القطاع الحقيقي السلعي والخدمي وغالباً ما يكون استثماراً طويلاً الاجل ولكي ينجح الاستثمار يجب أن يتسم البلد المضيف بالاستثمار بالاستقرار الاقتصادي ويكون على صنفين :

(1) كداوي طلال محمود ، تقييم القرارات الاستثمارية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ص 12-11 .

(2) د. احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 – الواقع والتحديات ، 2013 ، ص192-193 .

الاول : أستثمار مشترك للمستثمر الوطني وغالباً ما لا يحدّز المستثمر هذا الصنف . **والثاني :** تكون الملكية الكاملة للمشروع المستثمر فيه لرأس المال الأجنبي ، أي الهيمنة الكاملة على المشروع . بحجه أن رأس المال الوطني ضعيف الخبرة والامكانات في المشاركة في إدارة المشروع . لكن الاصلح للدول النامية ومنها العراق ضرورة تشجيع الاستثمارات المشتركة للاستفادة من نقل الخبرة .

ب. الاستثمار الاجنبي غير المباشر : يتسم هذا الاستثمار بكونه قصير الاجل ويركز على الاستثمار في الاصول غير الحقيقية كالاستثمارات في شراء الاسهم والسندات الخاصة أو الحكوميه ويسعى الى الربح من خلال المضاربة في أسواق رأس المال .

وتعاني معظم البلدان النامية ومنها العراق من كونها لا تستطيع الاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية بسبب الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة فيها بل وحتى أدت هذه الظروف الى هروب رأس المال الوطني الى الخارج هذه البلدان بالاضافة السياسات الاقتصادية التي لا تشجع دخول رأس المال الاجنبي في هذه البلدان .

وكذلك يمكن تقسيم الاستثمار الى صنفين :

5-1-1 الاستثمار المادي : وهو كل ما يضاف الى الطاقة الانتاجية أو الى رأس المال الذي يؤدي الى إنتاج سلعة أو تقديم خدمة .

6-1-1 الاستثمار البشري : هو ذلك الاستثمار الذي يهدف الى تنمية قدرات الانسان الفكرية والجسدية من خلال الارتقاء بتنمية القطاعات التوزيعية والخدمية من الناحية الكمية والنوعية كالتربية والتعليم والصحة النقل والسكن والخدمات الاجتماعية الاخرى .

وهذا يتطلب تطوير مهارات العاملين بالتدريب المستمر ويقترن هذا المفهوم في الوقت الحاضر بما يسمى بالتنمية البشرية وهناك معايير ومؤشرات عديدة لقياس التنمية البشرية .

أما مفهوم المناخ الاستثماري فيعني ضرورة تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجبية والاجتماعية والقانونية والادارية الملائمة للبيئة الاستثمارية الجاذبه والمشجعه للاستثمارات المحلية والاجنبية .

2-1 العقبات التي تواجه المناخ الاستثماري⁽¹⁾

هناك عقبات كثيرة ويمكن تلخيصها بما يلي :-

1. العقبات البنيوية : التي تخص ضعف البنية التحتية للاقتصاد وضعف الاسواق المالية.
2. العقبات القانونية : وهي تعدد القوانين والتشريعات التي تخص الامور الاقتصادية بشكل عام والاستثمار بشكل خاص ، بالاضافة الى عدم وضوحها .
3. العقبات الاقتصادية والمالية : وهذا يعكس عدم استقرار السياسات الاقتصادية اتجاه قضايا الاستثمار بل وحتى تضاربها احياناً ، فضلاً عن سوء اختيار نمط تمويل المشاريع .

(1) حربي محمد عريقات ، جامعة البتراء الخاصة ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن ، 2007 .

4. عدم وجود بيانات ومعلومات دقيقة عن فرص الاستثمار .
5. العقوبات السياسية والامنية من الاضطرابات والفوضى السياسية وعمليات الارهاب .
6. العقوبات التنظيمية والاجرائية كتعدد مراكز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتعقيد الاجراءات الخاصة برخص الاستثمار ، ونقص الخبرات الفنية والادارية .
7. عقبات تخص المستثمر نفسه ومنها النظرة التجارية قصيرة المدى للمستثمر المحلي والعربي كونه يريد تحقيق أرباح سريعة ومشروعات صغيرة .
8. العقوبات الناجمة من الفساد المالي والاداري .

II. الدور التنموي للانفاق الاستثماري للمدة (1990-2002)

2.1 تطور الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه ومن الدخل القومي

لقد تراجع الناتج المحلي الناتج الأجمالي بالاسعار الثابتة لعام 1988 محققاً معدل نمو مركب سالب قدرة 8- % أثناء المدة (1990-1995) حيث كان الاقتصاد العراقي يعاني من نشوب حرب مدمرة وفرض حصاراً اقتصادي شامل بالاضافة الى عقوبات اقتصادية أخرى ومنها تجميد أرصده في البنوك الدولية وأثار التدمير الشامل للبنى التحتية والمؤسسات الانتاجية والمرافق الخدمية كل هذه العوامل ساهمت في تدهور معدل نمو الناتج المحلي فضلاً عن عوامل أختلال بنيه الناتج وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وما يتولد منها الشح السلعي .

جدول (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1988 - (مليون دينار)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	معدل النمو المركب
الناتج	29711.1	10682	14163.5	18453.6	19164.9	19571.2	-8
نصيب الفرد من الدخل الحقيقي	1424	504	647	824	832	827	-21

نصيب الفرد من الناتج والدخل الحقيقي

يعتبر مؤشر نصيب الفرد من الناتج والدخل الحقيقي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح لنا مدى تطور أو تدهور المستوى المعاشي للمواطنين ، حيث تشير البيانات الى تدهور نصيب الفرد العراقي من الدخل الحقيقي ومن الناتج الحقيقي بالاسعار الثابتة لعام 1988 خلال المدة المذكورة وهذا يدل على تدهور المستوى المعاشي للمواطن العراقي .

وقد ساهمت عوامل عديدة في هذا المجال منها النتائج السالبة للحصار الاقتصادي وتدهور قيمة الدينار العراقي وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في توليد الناتج المحلي .

أما المدة (1996-2002) لقد حققت الناتج المحلي الأجمالي معدل نمو مركب قدرة 15.7% ولعل ذلك يعود الى تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء في أواخر عام 1996 الذي سمح فيه للعراق بتصدير النفط مقابل شراء المواد الغذائية والحاجات المدنية الأساسية بمبلغ (2) مليار دولار كل ستة أشهر .

جدول (2) تطور الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 1988 الف دينار

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	معدل النمو المركب
الناتج	12728	26342	35526	41771	42358	43335	40345	1507

أما نصيب الفرد الناتج والدخل الحقيقي حيث تشير البيانات الى أن معدل النمو المركب لنصيب الفرد من الناتج الحقيقي بلغ 7.4% خلال المدة المذكورة .

أما نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فقد بلغ معدل النمو المركب 2.2% وعند مقارنه ذلك مع معدل النمو المركب للناتج والدخل بالاسعار الجارية لنفس المدة يبدو هناك تدهور في مستوى معيشة الفرد العراقي .

لقد حدثت موجه أنكماش اقتصادي خلال المدة (1996-2002) حيث أن الدولة قامت بعض الاجراءات التشغيلية وممارسة الضغوط باتجاه تقليص الانفاق الحكومي ، فضلاً عن قناعة المستثمرين المتفائلة باستمرار تحسن سعر الصرف الدينار العراقي بعد الانخفاض الكبير في سعر الدولار في بدايه عام 1996 مما دفع بعدم الاستثمار لحين استقرار الموقف وهذا الانكماش أو الركود صاحبه التضخم المزمن مما أدى الى تكريس ظاهرة الركود والتضخم طويل الاجل في الاقتصاد العراقي .

2.2 تطور الانفاق الاستثماري للمدة (1990-2002)

لاشك أن تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي لا بد من التأكيد على التوسع في الانفاق الاستثماري وذلك بهدف تحقيق هدفين في أن واحد الاول : إضافة طاقات إنتاجية جديدة عن طريق ضخ استثمارات كافيه لتحقيق تطور في عمليه التراكم الرأسمالي والثاني : هو زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية المستخدمة في العمليات الانتاجية عن طريق الاستغلال الامثل للموارد وأصلاح آليه النظام الاقتصادي وترشيد القرارات الاقتصادية .

أن حجم الانفاق الاستثماري شهد تذبذب خلال المدة (1990-1995) حيث حقق معدل نمو سنوي موجب في بدايه حملته إعادة الاعمار الذي دمرته حرب الخليج الثانية ، لكنه أخذ أتجهاً تنازلياً وحقق معدل نمو سنوي سالب خلال سنتي 1994 ، 1995 وذلك حسب الجدول (3).

وتشير أولويات الاستثمار على المستوى القطاعي الى ان جميع القطاعات الاقتصادية حققت معدلات نمو سالبه عدا القطاع الزراعي حيث حقق معدل نمو موجب وذلك بسبب رفع التخصيصات الاستثمارية لهذا القطاع لتوفير الغذاء تزامناً مع بدايه فرض الحصار الاقتصادي.

أما خلال المدة (1996-2002) فقد أوجهت السياسة الاستثمارية الى رفع التخصيصات والإنفاق الاستثماري في معظم القطاعات الاقتصادية حيث حققت معدلات نمو موجباً أما من حيث الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الى الناتج تراوحت بين (3,12%) خلال المدة (1990-1995) عدا عام (1991) وكانت نصيب قطاعي الزراعة والصناعة لا يقل عن (70%) من إجمالي الإنفاق الاستثماري ، أما المدة (1996-2002) فقد تراوحت نسبته الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الإجمالي من بين (14,21%) من خلال المدة الأولى لتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء (1996-1998) ثم أنخفضت الى (1,2%) من خلال المدة (1999-2002) وهذا يعود الى عرقلة تنفيذ البرنامج وعدم تنفيذ المراحل السابعة والثامنة منه.

أما التوزيع القطاعي للإنفاق الاستثماري فقد كان نصيب قطاعات الزراعة والمباني والخدمات بحدود (40 ، 15%) لكل من هذه القطاعات من إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال هذه المدة .

جدول (3) تطور حجم الإنفاق الاستثماري للمدة (1999-2002) الف دينار

السنة	حجم الإنفاق الاستثماري	إجمالي الأهمية النسبية من إجمالي الإنفاق	نسبة الإنفاق الاستثماري GDP	معدلات النمو السنوية
1990	1750620	20	13.3	--
1991	399220	11	8.3	-77
1992	825518	21	12.8	107
1993	723603	27	40.7	-12
1994	179153	14	4.4	-76
1995	121708	12	3.2	-32
1996	16739	7	14.3	-49
1997	98756	12	21.8	60
1998	114952	16	17.8	16
1999	215272	20	0.5	87
2000	352370	23	0.6	64
2001	605059	28	1.4	43
2002	552632	30	2.8	9

المصدر : بيانات وزارة المالية ، الموقع الرسمي للوزارة ، 19 . gov . mof . www . http

جدول (4) الأهمية النسبية للأنفاق الاستثماري حسب القطاعات الاقتصادية للمدة (1999-2002)

السنة	الأهمية النسبية للأنفاق الاستثماري %				
	الزراعة	الصناعة	النقل	المباني والخدمات	التربية والتعليم
1990	14.8	55.1	8.3	18.9	2.9
1991	8.4	52.8	15.3	22.7	1.4
1992	34.5	34.7	5.6	21.7	3.5
1993	31.7	35.0	6.0	23.5	3.8
1994	35.5	26.9	2.0	33.6	2.0
1995	22.3	42.5	6.7	32.8	1.7
1996	24.2	25.8	1.0	42.7	6.8
1997	20.1	29.6	1.4	47.8	1.1
1998	14.2	62.3	1.4	19.8	2.3
1999	15.9	37.7	2.3	39.3	4.8
2000	16.8	48.4	4.9	32.2	3.7
2001	10.9	43.7	8.0	31.4	6.0
2002	10.9	35.5	11.8	33.3	9.5

كفاءة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية

من خلال كفاءة الاستثمار (*) في ضوء معاملات رأس المال الناتج القطاعية تبين أنها كانت مرتفعة في القطاع الزراعي خلال المدة (1990-1995) نتيجة لاهتمام الدولة بهذا القطاع من أجل توفير الغذاء في بداية سنوات الحصار الاقتصادي ، لكنها تراجعت خلال المدة (1996-2002) حيث أن ضخامة الاستثمارات في القطاع تحتاج الى تهيئة المهارات والكوادر الفنية المدربة التي من شأنها تقليل نسب الهدر في الموارد المستثمرة ورفع الانتاجية الزراعية .

أما قطاع الصناعة التحويلية فقد كانت كفاءة الاستثمار فيها موجبة لكن هذا القطاع كان بعيداً عن الدخول في علاقات تشابكية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى بسبب من عجزه عن توفير مستلزمات الانتاج المحلية الضرورية لها وبقي أسير القطاع الخارجي من خلال الاستيراد لسد الطلب المحلي بدلاً من أن يدخل كمحفز للنشاط الاقتصادي ككل (*).

(*) تقاس كفاءة الاستثمار من خلال معاملات رأس المال / الناتج القطاعية .

(*) عصام عبد الخضر ، اصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة – تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراة ، 2010 ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد .

أما القطاعات التوزيعية والخدمية الأخرى كانت فيها كفاءة الاستثمار منخفضة ولعل ذلك يعود الى التوسيع في النشاط الاستثماري دون أن يقابله توسعاً مماثلاً في خلق الكوادر الماهرة عن طريق التدريب وخلق الإدارات الكفوءة وكذلك لم تكن هناك خطوات جادة في مجال التطور التقني ومراكز البحث العلمي ، حيث الاتجاه نحو التكثيف الرأسمالي دون خلق المهارات الكفوءة والمدرّبه من شأنه أن يؤدي الى انخفاض كفاءة الاستثمار فضلاً عن عدم انسجام مخرجات التعليم مع حاجة القطاعات الانتاجية من الاختصاصات في التطبيق العملي .

2-3 الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالانفاق الاستثماري

أن مسألة الاستقرار الاقتصادي تتحكم بها عوامل عديدة منها ما يتعلق بعوامل خارجية إقليمية ودولية وغالباً ما تكون خارج سيطرة الدولة المعنية من العقوبات الاقتصادية ، أو تدخل منظمات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وعوامل داخلية كعدم استقرار الظروف السياسية والامنية وكذلك عدم استقرار السياسات الاقتصادية ، فضلاً عن عدم استقرار التشريعات والانظمة الادارية التي تحكم الاقتصاد الوطني ، وهذه العوامل تكون متداخلة بالنسبة لظروف العراق ، وفي ظل كل هذه الظروف لا توجد استراتيجية اقتصادية واضحة ترسم هوية الاقتصاد العراقي خاصة بعد عام 2003 ولغاية الآن .

وعلى سبيل المثال حول مسألة عدم استقرار التشريعات الاقتصادية حيث كان للقرارات في عام 1964 التي تم بموجبها تأميم 27 شركة صناعية أثار كبيرة انكماشية سلبية حول نمو وتطور النشاط الصناعي الخاص أمتدت الى الوقت الحاضر ، حيث صدرت كثير من القوانين والقرارات في السنوات اللاحقة منها قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي في (1972) وقرار مجلس قيادة الثورة في 1980 وقانون الاستثمار (115) عام 1984 وقانون الاستثمارات العربية عام 1988 وقانون الاستثمار رقم (25) عام 1991 وقرار مجلس قيادة الثورة في عام 1997 وقانون الاستثمار الصناعي عام 1988 ، وكل هذه القوانين والقرارات تنص على منح امتيازات وأعفاءات كبيرة للنشاط الصناعي الخاص على الرغم من ذلك لم تحدث أو ترفع الآثار السلبية التي أحدثها قرارات تأميم الشركات الصناعية في عام 1964 أي هناك أزمة ثقة بين النشاط الخاص والدولة على مدى أكثر من أربعة عقود وأن القطاع الخاص ورجال الاعمال في العراق يخشى حتى من الشراكة مع الدولة كل ذلك بسبب أزمة الثقة هذه .

أما توضيح علاقة الاستقرار الاقتصادي بالانفاق الاستثماري فيمكن التعبير عنه من خلال مؤشري التضخم والبطالة ، حيث أن المعدلات العالية للتضخم والبطالة في أي بلد تشير الى عدم الاستقرار الاقتصادي وهذا يكون له أثار سلبية في ارتفاع تكاليف المشاريع فضلاً عن تأخر تنفيذها وكذلك أن عدم الاستقرار هذا من شأنه أن لا يشجع دخول الافراد والشركات في الاستثمار .

ولعل من أهم المؤشرات التي تعبر عن التضخم في العراق هو الرقم القياس لأسعار المستهلك حيث أن معدل التضخم السنوي خلال المدة (1990-1995) كان عالياً بحدود 236% ولعل ذلك يعود الى العقوبات الاقتصادية وفرض الحصار الاقتصادي في تلك المدة وكان لذلك الاثر البالغ في تدهور مستوى معيشة الفرد العراقي انذاك . حيث أن السياسة النقدية أجهت الى اسلوب التمويل بالعجز وأغرق السوق بالكتلة النقدية التي لا تستند الى غطاء نقدي مما أدى الى تدني سعر صرف العملة الوطنية .

أما المدة (1996-2002) فقد حقق الرقم القياسي الى لاسعار المستهلك معدل نمو سنوي قدرة 15% فقط ، وممر الاقتصاد العراقي بحالة من الركود والانكماش حيث أن الكتلة النقدية التي كانت فائضه قبل عام 1996 لم تعد فائضه عن حاجه التداول مما أدى الى زيادة حجم الاكتناز بسبب الهبوط الحاد بالاسعار الى أقل من ربع مستواها مع تحسن سعر الصرف الدينار العراقي آنذاك بسبب التوقعات المتفائلة التي سادت السوق العراقية وذلك تزامناً مع موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ، وقد يعود هذا الركود والانكماش في الاقتصاد الى عدم القدرة على الاستفادة من الموارد السلعية لبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء بسبب القيود على العملات الاجنبية وعدم مصاحبة التدفق السلعي تدفق نقدي على شكل عملات اجنبية كل ذلك دفع باتجاه أنحسار فرص العمل وتصادع معدلات البطالة خلال المدة المذكورة .

جدول (5) تطور معدلات التضخم السنوية ومعدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2002)

السنوات	معدلات التضخم(*) السنوية %	معدلات البطالة %
1990	51.6	**8.5
1991	186.5	9.4
1992	83.7	10.4
1993	207.6	11.5
1994	492.0	12.7
1995	351.3	14.0
1996	15.4	15.5
1997	23.0	***17.6
1998	14.7	19.1
1999	12.5	20.5
2000	4.9	22.1
2001	16.3	23.8
2002	19.3	25.7

معدل البطالة

يشير الجدول الى أن معدل نمو البطالة خلال المدة (1996-2002) بلغ 8.7%**** حيث أن الانكماش الاقتصادي الذي حصل خلال المدة المذكورة والذي صاحب التضخم المزمّن أدى الى تناقص فرص العمل وبالتالي أدى الى تعميق ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد العراقي لان حالة الركود المزمّن كانت تغذي الضغوط التضخمية وتدفع باتجاه ارتفاع معدلات البطالة ، وقد أسهمت في ذلك عوامل عديدة منها النمو السكاني المستمر وعدم التناسق بين متطلبات سوق العمل والمهارات ومخرجات النظام التعليمي .

(*) معدلات نمو الارقام القياسية لاسعار المستهلك للمدة (1990-2002) ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء .

(**) مسح العاملين في اجهز الدولة والقطاع الخاص لعام 1990 ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء.

(***) من نتائج التعداد العام للسكان عام 1997 .

(****) رغم أن لدينا تحفظ على ذلك المعدل كون البيانات تقديرية .

وعموماً أن نسب التضخم أو البطالة في أي بلد ينبغي أن تكون مستويات معتدلة ومقبولة وفي كلا المؤشرين قد يكون من المناسب أن لا تتجاوز نسبة 10% لكي تضمن تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للإنفاق الاستثماري وبالتالي تكون ملائمة لعملية التنمية .

III. الدور التنموي للإنفاق الاستثماري للمدة (2003-2013)

1.3 تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه معدل نمو قدرة 14% خلال المدة المذكورة (بالأسعار الثابتة لعام 1988) وفي نفس الوقت هناك فئات اجتماعية كثيرة تدهور مستواها المعاشي كنزوي الأسرى والمعتقلين والشهداء والمفقودين والمهجرين والارامل والايتام الامر الذي أدى الى أحداث تغيرات على تركيبة السلع المستهلكة ، حيث تحول معظم هؤلاء المستهلكين من زيادة استهلاكهم الى السلع الرخيصة والاقبل قيمة غذائية .

جدول (6) تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه (بالأسعار الثابتة لعام 1988)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (م. دينار)	حصة الفرد من الناتج (دينار)	عدد السكان (نسمة)
2003	26990.0	1021	26.430
2004	41607.8	1533	27.130
2005	43438.8	1553	27.963
2006	47851.4	1661	28.810
2007	48510.6	1634	29.682
2008	51716.6	1621	30.895
2009	54720.8	1728	31.664
2010	58495	1800	32.490
2011	64160	1925	33.338
2012	70034.7	2047	34.208
2013	75371.7	2043	35.165

المصدر : قيس أنيس العقابي ، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي للمدة (2013-1990) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ، 2014 ، ص 72 .

2.3 تطور الإنفاق الاستثماري للمدة (2003-2013)

لأشك أن الإنفاق الاستثماري كغيره من المتغيرات الاقتصادية يخضع لعوامل عديدة من شأنها أن تشل من فاعليته وتدني دورة في انعاش التنمية الاقتصادية ولعل من أخطرها هي مسألة الاستقرار السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن أن عملية التنمية وإعادة الاعمار في العراق تحتاج الى دفعه قوية تمثل الحد الأدنى من كمية الاستثمار التي يجب أن لا تقل قيمتها عن 15-25% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ وهذا في الظروف الاعتيادية لكن حسب الظروف التي تواجه الاقتصاد العراقي وما حل به من الدمار يتطلب ذلك أضعاف النسبة المذكورة .

تشير البيانات في الجدول (7) الى أن نسبة الإنفاق الاستثماري الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لم تتجاوز نسبة 5% خلال المدة (2003-2013) أما الاهمية النسبية للإنفاق الاستثماري لاجمالي الإنفاق فقد

(1) مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية في البنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، 2008 ، ص 12 .

تراوحت بين 12% لعام 2004 و 26% لعام 2013 وهي تبلغ 55 ترليون دينار ويذهب حوالي نصف هذا النفقات الى قطاع الطاقة (النفط والكهرباء).

أما التوزيع القطاعي للأنفاق الاستثماري فأن معدلات النمو تشير الى أن أولوية الانفاق الاستثماري كانت لصالح قطاعي الصناعة والزراعة في حين تدهورت هذه المعدلات في قطاعات النقل والاتصالات والخدمات الاجتماعية . ولكن مع تحفظاتنا على دقة البيانات الخاصة بالتخصيصات والانفاق والاستثماري تشير البيانات الى انخفاض كفاءة الصرف المالي للأنفاق الاستثماري حيث في أحسن الاحوال لم تتجاوز نسبة 60% وهناك أموالاً كبيرة لا تزال مدورة ، وقد يكون من المناسب في ظل تدهور أسعار النفط إطلاق هذه الاموال على الاقل في أعمار البنية التحتية المدمرة من قبل الارهاب والعمليات العسكرية في المحافظات الساخنة .

ولعل انخفاض نسب التنفيذ تدل على تجميد حجم كبير من الاموال قد تساهم في خلق التراكم الاقتصادي فيما لو استثمرت وقد يعود ذلك الى عوامل عديدة منها عدم الدقة أصلاً في تقدير التخصيصات الاستثمارية والمبالغة في طلب التخصيصات من قبل الوزارات والدوائر فضلاً عن انخفاض قدرتها التنفيذية اصلاً ، بالإضافة الى عوامل أخرى تخص ضعف المتابعة المركزية ، وعوامل تخص الفساد المالي والاداري .

ولاشك أن عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة خلال المدة الاخيرة وبالتالي عدم وجود سياسة استثمارية واضحة في توزيع الموارد وتحديد الأولويات في الاستثمار وكذلك قيد ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وتخلف البنية التحتية له ، حيث أن متخذ القرار أعتمد امكانية توفر عنصر المورد المالي من تصدير النفط فقط ولم يكن هناك رؤيه استثمارية تؤكد على إمكانية القدرة الذاتية للتمويل في القطاعات الاقتصادية وتحقيق الاعتماد على المورد النفطي حيث أن مشاريع التمويل الذاتي حالياً غير قادرة على تسديد رواتب موظفيها بسبب تعطل نشاطها بل وحالياً هناك توجه من قبل الدولة نحو خصخصة هذه المشاريع .

جدول (7) يوضح الاهمية النسبية للأنفاق الاستثماري للمدة (2003-2013) مليون دينار

السنة	حجم الانفاق الاستثماري بالاسعار الثابتة مع 1988*	اهمية النسبة للأنفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق	نسبة الانفاق الاستثماري الى GDP
2003	1030878	15.6	10.5
2004	1704835	15.2	5.6
2005	11994261	21.0	6.2
2006	1349776	18.2	6.3
2007	1042436	17.1	7.1
2008	2307939	22.0	4.0
2009	1529801	17.0	3.0
2010	2406862	22.0	4.0
2011	2613258	23.0	4.0
2012	2984048	23.0	4.0
2013	3825208	26.0	5.0

المصدر :

1. وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموقع الرسمي للوزارة .
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الدائرة الاقتصادية .

(*) أعتمد عام 1988 سنة الاساس من قبل وزارة التخطيط قسم الارقام القياسية بأعتبار أن هذه السنة هي الوحيدة التي شهدت أستقراراً اقتصادي .

3. التقارير الاقتصادية للبنك المركزي (أعداد منفردة) .

3.3 الاستقرار الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق الاستثماري

لأشك أن ظروف عدم الاستقرار والفوضى السياسية والاقتصادية جراء الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003 كان لها آثار مدمرة لأنها شملت تدمير مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية وبما فيها تدمير البنية التحتية للاقتصاد المتمثلة بمصادر الطاقة والطرق والمواصلات حيث أصبحت المؤسسات والمشاريع الاقتصادية المملوكة للدولة شبه معطلة وهي تشمل أكثر من 192 مشروعاً كبيراً ، علاوة على ذلك تعطيل أكثر من 60 مشروع صناعي صغير ومتوسط تابع للقطاع الخاص⁽¹⁾ .

وفي هذه الفترة لابد من التطرق الى مؤشري التضخم والبطالة كمعايير تدل على ظروف عدم الاستقرار التي من شأنها أن تضعف بل وتحجم الدور التنموي للإنفاق الاستثماري الى حد كبير ، فضلاً عن عوامل أخرى لا تقل خطورة منها كالفساد الإداري والمالي وعمليات الارهاب .

ومن خلال استعراض تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلك من خلال المدة (2003-2013) حيث بلغ المعدل العام للتضخم 31.6% وكان أعلى معدل للتضخم من نصيب مجموعة الوقود والاضاءة حيث بلغ 250% ولعل ذلك يعود الى رفع اسعار الوقود نتيجة لرفع الدعم عنه وفق مراحل زمنية استناداً الى توصيات صندوق النقد الدولي وأسباب أخرى تخص تزايد الطلب المحلي على الوقود بسبب الانقطاع المستمر في القوة الكهربائية واستمرار المشتقات النفطية الى دول الجوار .

وتأتي بعدها فترة الازجار حيث بلغ معدل التضخم فيها حوالي 32.8% أما مجموعة النقل والمواصلات فقد بلغ معدل التضخم حوالي 2.6% ، كل ذلك خلال المدة (2003-2007) .

أما الفقرة الثانية (2008-2013)^(*) فقد أحتلت فترة الازجار المرتبة الاولى من حيث ارتفاع معدلات التضخم وهي نتيجة لزيادة الطلب على الدور والعقارات السكنية والتجارية نتيجة لارتفاع تكاليف البناء وأجور العمل وأرتفاع أسعار الاراضي السكنية ، ومحدودية الاستثمار الحكومي الخاص في البناء والتشييد ، وساهمت عوامل التهجير القسري نتيجة للعمليات العسكرية والارهاب أيضاً بذلك ، ومن المتوقع أن يستمر الطلب على الدور المعروضة للأيجار بالارتفاع خلال السنوات المقبلة ولا يمكن أحتواء تضخم الازجارات الا بزيادة المعروض من الدور أو الشق السكنية الجديدة .

أما المجموعة الاخرى التي كان لها الاثر الكبير في أرتفاع معدلات التضخم فهي مجموعة الكهرباء والغاز والمياه، وقد يعود ذلك الى التسعيرة الجديدة للكهرباء فضلاً عن المشاكل والاختناقات التي تعاني منها قطاع الكهرباء سواء في مجال التجهيز المدني أو تجهيز الانشطة الاقتصادية من الطاقة الكهربائية .

(1) د. أحمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات ، ص 197 .
(*) البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (2008-2013) .

جدول (8) تطور معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2013)

السنة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي	معدل البطالة % *
2003	181301.7	%26.9	%28.1**
2004	230184.1	%36.9	%26.3
2005	483074.4	%53.2	%18.0
2006	483074.4		%17.5
2007	632029.2	%30.8	%17.2***
2008	648891.2	%2.6	%17.5
2009	630713.0	%9.0	%18.7****
2010	646208.1	%2.4	%18.0
2011	682366.6	%5.6	%19.0
2012	695565.1	%1.9	%20.0
2013	709018.9	%1.9	%22.0*****

المصدر : أن تقديرات البطالة هذه هي تخص البطالة الظاهرة فقط ولا تشمل البطالة الناقصة (الجزئية) ولا تشمل البطالة المقنعة .

ملاحظة :

- (*) محمد محسن خنجر ، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) ، أطروحة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 .
- (**) مسح التشغيل والبطالة للمدة (2003-2006) ، وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاقتصادية .
- (***) تقدير البطالة لعام 2007 أستناداً للمسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لعام 2007 الذي قامت به وزارة التخطيط - الجهاز المركزي بالتعاون مع البنك الدولي IHSES .
- (****) تقديرات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لعام 2009 .
- (*****) تقديرات جمعية الاقتصاد العراقيين 2014 .

ويواجه الانفاق الاستثماري تحديات كبيرة خلال المدة المذكورة منها محدودية وضعف توليد الطاقة الكهربائية وتجهيزها للمشاريع الاقتصادية فضلاً عن ضعف الطاقة الانتاجية للتصفية والمنتجات النفطية ومحدودية الطاقة الانتاجية للسمنت ، وكذلك ارتفاع الاجور المحلية بالمقارنة مع دول الجوار وكل ذلك ليس من مصلحة المستثمر الوطني والاجنبي كل ذلك فضلاً عن عوامل اخرى تشكل قيد على امكانية التوسع في تمويل وتنفيذ الانفاق الاستثماري ، فضلاً عن القيود الخاصة بالصعوبات في امكانية زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام ، وأمكانية تهيئة البيئة الاستثمارية المستقرة⁽¹⁾ .

(1) أحمد أبريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض والفرص الضائعة ، عمان ، الاردن ، 2013 .

معدل البطالة

ولعل المؤشر المهم الآخر وهو معدل البطالة حيث لا يمكن أن تكون للإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص (الوطني والاجنبي) دوراً مهماً في دفع عملية التنمية الاقتصادية إذ لم يأخذ بنظر الاعتبار المعدلات العالية من البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

حيث تشير البيانات في الجدول (8) الى أن معدل البطالة الظاهرة في الاقتصاد العراقي بلغت 28.1% من السكان النشطين اقتصادياً وذلك في عام 2004 ثم بلغت 17.2% في عام 2007 ، ثم ارتفعت الى 18.7% عام 2009 ثم تصاعدت معدلات البطالة خلال المدة (2009 ولغاية 2013) وأصبحت بحدود 22% من السكان النشطين اقتصادياً .

وأذا ما أضفنا الى هذا المعدل البطالة الناقصة والمقنعة وهي لا تقل عن البطالة الظاهرة من حيث الحجم في كل الاحوال ، يصبح معدل خطير جداً بل وهناك ما يدعم تصاعد هذه المعدلات اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار أن هناك بحدود ربع مليون فرد ينضم الى عرض العمل من الخريجين سنوياً ، ولعل الاحداث الامنية والعسكرية في عام 2014 القت بثقلها على هذا الوضع الخطير حيث تقدر البطالة الظاهرة وحدها الى : 28%⁽¹⁾ من السكان النشطين اقتصادياً .

وفي ظل تضخم حجم التوظيف المالي في الادارة الحكومية الى أكثر من خمسة أضعاف ما كان عليه عام 2003 حيث كان عدد الموظفين والعاملين في القطاع العام بحدود 1.5 مليون وأصبح حالياً لا يقل عن 7 مليون وهذا يشير الى أن القطاع العام سوف يعجز عن أستيعاب القوى العاملة وخاصة منهم الخريجين الذين يشكلون النسبة العظمى من العمالة الوطنية .

أما بالنسبة للدور التنموي للإنفاق الاستثماري خلال المدة (2003-2013) فيكاد أن يكون شبه معدوم حيث أن خلال المدة المذكورة تم رصد ما لا يقل عن 250 مليار دولار للاستثمار والاعمار وهناك ما لا يقل عن 193 مشروعاً كبير مملوك للقطاع العام وهي شبه معطلة نتيجة للعمليات العسكرية التي دمرت البنية التحتية للاقتصاد وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص هناك أكثر من 60 ألف مشروع صناعي صغير ومتوسط هي الاخرى معطلة .

أن النسبة العالية للهدر وأستنزاف الموارد المالية التي تعود الى اسباب منها التأخير في أقرار الموازنة بشكل سنوي من شأنه أن يسبب عدم التنفيذ للمشاريع في الوقت المحدد لها حيث أن الصرف لا يتم قبل الشهر الرابع فأذا كانت الموازنة الاستثمارية بحدود 60 مليار دولار فأن هناك هدر بحدود $\frac{1}{3}$ الموازنة أي بحدود 20 مليار دولار ، فضلاً عن حالات حالات الفساد المالي والاداري والتي تكون نسبتها عالية جداً في تنفيذ الموازنة الاستثمارية كل ذلك فضلاً عن عوامل أخرى من شأنها أن تشل الدور التنموي للإنفاق الاستثماري^(*) .

أن تزايد التكاليف الكلية للمشاريع المتعاقد على تنفيذها أدى الى تزايد التخصيصات السنوية للمشاريع الملتمزم بها وهذا لا بد وأن يكون على حساب أمكانية إنشاء مشاريع استثمارية جديدة ، ولعل ذلك يعود الى أسباب كثيرة من

(1) تقديرات جمعية الاقتصاديين العراقيين .

(*) مدير مركز التنمية ، صالح الخفاجي ، الامين العام للجنة الحقوق الدولية – الشفافية الدولية ، خضير الخزاعي ، مقابلة تلفزيونية .

أهمها فساد الادارات المسؤولة عن المشاريع العامة وفساد قطاع المقاولات الذي يضطلع عملياً بتنفيذ مشاريع الانفاق الاستثماري الحكومي⁽¹⁾ .

ويشير خبير في شؤون الطاقة يعمل في قسم البحوث بشركة D.T.A الامريكية في دراسة اعدّها ان خسائر العراق في القطاع النفطي فقط بين عامي (2002-2011) بلغت نحو 493 مليار دولار نتيجة لتعطيل وتأجيل المشاريع وسؤ الادارة والتخطيط .

وأن هذه الاسباب أدت في الوقت نفسه الى ضياع 8.5 مليون فرصة عمل محتملة كان من الممكن أن ترفع دخل المواطن السنوي من (3500) دولار الى (18) الف دولار سنوياً وقد الخبير المذكور أن خسائر العراق المالية الناجمة عن تأخير تنفيذ المشاريع الانتاجية للنفط بحدود 227 مليون دولار خلال المدة (2006-2011) وكذلك اشارت الدراسة الى أن حجم الخسائر المالية بين عامي (2012-2016) في حالة محافظة أسعار النفط على 80 دولار للبرميل الواحد حوالي 538 مليار دولار .

أما خسائر العراق الاقتصادية من تأخر مشاريع الغاز الطبيعي تقدر بـ 53 مليار دولار بين (2006-2011) وترتفع الى 147 مليار دولار خلال عامي (2012-2016) وبمجمّل الدراسة أن خسائر العراق الاجمالية من أهدار الفرص تأجيل المشاريع ستصل الى 5.3 ترليون دولار وهي تقترب من خسائر العراق الاقتصادية نتيجة الحروب التي خاضها العراق أبان عهد النظام السابق والبالغة 7.8 ترليون دولار .

وتقترح الدراسة اتباع استراتيجية أمدها 10 سنوات يتم تحديد الميزانية التشغيلية للحكومة بما يعادل 1.5 مليون برميل نفط يومياً وبسعر 70 دولار للبرميل الواحد ، أما إذا ارتفع سعر النفط أكثر من 70 دولار وتخطت صادرات العراق النفطية سقف المليون والنصف مليون برميل يومياً فأن العائدات المتحققة سوف تعتبر فائضة عن ميزانية الدولة وينبغي استخدامها في المشاريع الاستثمارية وانشاء البنية التحتية والمؤسسات الخدمية فضلاً عن تنمية مشاريع قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة⁽²⁾ .

الاستنتاجات

لابد من الاعتراف مسبقاً الى عدم وجود استراتيجية اقتصادية واضحة خلال المدة 2003-2013 ، وبالتالي فلا يوجد منهج واضح في تخصيص وتوزيع الاستثمارات ، فضلاً عن أن مسألة التوجه نحو آلية السوق ودعم القطاع الخاص لم يتم التأكيد عليها من الناحية العملية في الموازنات المالية السنوية ، ما عدا إنشاء هيئة الاستثمار وهي الاخرى لا توجد لها أهداف واضحة في تحديد أولويات الاستثمار ولا في كيفية تحديد القطاعات والانشطة الاقتصادية التي ينبغي أن يتحرك فيها النشاط الخاص .

وفي الوقت الذي كانت ظروف الحصار والعقوبات الاقتصادية خلال المدة (1990-2002) تشكل قيداً على امكانية التوسع في تمويل الانفاق الاستثماري ، لكن حالياً هناك قيد عدم امكانية زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام

(1) د. أحمد أبريهي علي ، اقتصاد العراق في دراسات أستئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة ، عمان ، 2013 ، ص 59 .

(2) الخبير نزار حيدر ، جريدة المشرق في 2011/5/10.

نتيجة للدمار الذي حل في البنية التحتية للقطاع النفطي وعوامل التآكل وقدم الآلات والمعدات التكنولوجية في الأنشطة الانتاجية ، فضلاً عن قيد عدم امكانية تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة والمستقرة .

أن تأخر تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحالية من شأنه أن يرفع من التكاليف الكلية للمشاريع المتعاقد عليها ، وهذا أدى الى تزايد التخصيصات السنوية للمشاريع الملزم بها وهذا لابد وأن يكون على حساب أمكانية إنشاء مشاريع استثمارية جديدة ، كل ذلك في ظل تضخم حجم الانفاق الحكومي الجاري وخاصة ما ينفق على الوزارات الامنية والعسكرية ، وقد ساهم في رفع هذه التكاليف فساد الادارات المسؤولة عن المشاريع العامة وقطاع المقاولات الذي يضطلع عملياً في تنفيذ برامج الاستثمار الحكومي ، فضلاً عن ارتفاع اجور العمل المحلية بالمقارنة مع الدول المجاورة .

ولم تتضمن معظم الموازنات الاستثمارية خلال المدة المذكورة من الإشارة الى أمكانية التوجه الى تنمية الإيرادات غير النفطية كالغاز الطبيعي والاسمنت والاسمدة الكيماوية والإيرادات السياحية في المراكز الدينية والإيرادات الكمركية من المنافذ الحدودية ، وأن مزاد البنك المركزي أصبح يشكل أستنزاف كبير للعمليات الصعبة من دون مقابل كونه يذهب للتهريب الى دول الجوار ويقدر بما لا يقل عن ربع مليون دولار يومياً .

لم يكن هناك رؤيه استثمارية تؤكد على أمكانية القدرة الذاتية للتمويل في القطاعات الاقتصادية من أجل تنويع الموارد وتخفيف الاعتماد على المورد النفطي حيث أن مشاريع التمويل الذاتي حالياً غير قادرة على تسديد رواتب موظفيها بسبب تعطل نشاطها ، والادهى من ذلك هناك توجه من قبل الدولة الى خصخصة هذه المشاريع .

أن مسألة استمرار العجز في الموازنات السنوية شيء خطير يتطلب من المسؤولين وقفه جادة لان ذلك سوف يدفع باتجاه أفلاس العراق في المستقبل القريب جداً ، والملاحظ أن معظم الموازنات تبدأ بعجز وتنتهي بفائض ، وما الفائض المدّور في خزينة الدولة الذي كان لغاية 2013 يبلغ أكثر من 150(*) مليار دولار وحالياً لا يوجد سوى 23 ترليون دينار الا دليل على ذلك .

وهناك سيولة نقدية عالية واموال ضخمة في القطاع المصرفي وفي كل من صندوق التقاعد وشركات التأمين وودائع الحكومة لدى البنك المركزي 40** ترليون دينار ، لماذا لا تستخدم هذه الأموال لاغراض تعزيز التنمية على الاقل في إطار التوسع في البنى التحتية بدلاً من طلب تخصيصات استثمارية جديدة .

ولم يتاح للكوادر المتخصصة من الاقتصاديين والماليين في أعداد ومناقشة الموازنه الاستثمارية بشكل فاعل قبل أقرارها والمصادقة عليها .

ضعف التنسيق في مسألة أعداد خطة التنمية السابقة (2010-2014) واللاحقه (2015-2018) وبين أعداد ومناقشة الموازنات السنوية حيث على الاقل ينبغي أن يكون هناك تنسيق في جانب تحديد الأهداف العامة والاولويات الاستثمارية .

(*) تصريح وزير المالية .

(**) ماجد الصوري .

المقترحات

اولاً : لا بد من معالجة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي والتي عطلت الدور التنموي للأنفاء الاستثماري ولو بشكل تدريجي وتقترح الدراسة ما يلي :-

- أ. ضرورة وضع استراتيجية اقتصادية ذات أهداف وأولويات ووسائل تنفيذ واضحة .
- ب. ضرورة وضع الاطار المؤسسي والقانوني للبناء السياسي والاقتصادي للدولة .
- ج. ضرورة التخفيف من تدخل مؤسسات التمويل الدولية في فرض سياسات اقتصادية قد تكون غير مناسبة لظروف الاقتصاد العراقي حالياً .

- د. محاولة اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من ظروف الفوضى الامنية والسياسية والارهاب.
- هـ . ضرورة التصدي للفساد المالي والاداري بشكل حازم ووضع برنامج متكامل لمكافحة الفساد المالي والاداري يتضمن أليات واجراءات قانونية وأقتصادية خلال مدة محددة وقد يكون من الضروري إنشاء محكمة للنظر في الجرائم الاقتصادية .

ثانياً : لا بد من النهوض بقطاع البناء والتشييد بضمنه قطاع المقاولات الذي يضطلع بتنفيذ برامج الاستثمار الحكومي لانه يعتبر مفتاح التنمية .

ثالثاً : إعادة هيكلة الدوائر المسؤولة عن إدارة المشاريع الاستثمارية حيث هناك فساد مالي وأداري كبير في هذه الادارات المسؤولة عن المشاريع .

رابعاً : لا بد من تنشيط الإيرادات غير النفطية كونها من مصادر التمويل الداخلي التي تسمح بزيادة الانفاق الحكومي دون توسع نقدي ، وتؤدي الى تنوع قاعدة الإيرادات والتخفيف من الاعتماد الكلي على مورد النفط الخام وهذه القطاعات حالياً شبه معطلة تماماً ويكاد معدل النمو فيها أن يكون أقل من معدل نمو التضخم مما يعني تكريس الاعتماد المالي على مورد النفط الريعي .

خامساً : أما في مسألة تأخير تنفيذ المشاريع فقد يكون من المناسب تكوين شركات متخصصة تدخل الدولة في مسألة التمويل ، والدولة والقطاع الخاص تدخل في تهيئة الكوادر الفنية والادارية الكفاءة والشركات العربية أو الاجنبية تقدم الخبرات والاستشارات الفنية والتكنولوجية ولاآت والمعدات وتكون الادارة العليا للشركة مشتركة من الاطراف المذكورة اعلاه على صيغه الاستثمارات المشتركة أما بعد التنفيذ فأن ملكية المشروع تعود الى الدولة ثم تتعاقد الدولة مع جهات متخصصة في القطاع الخاص وفق صيغه الأيجار أو أي صيغه اخرى.

سادساً : لا بد من تحديد الاولويات الاستثمارية في أي موازنة حيث أن الموازنات الاستثمارية الحالية تضيق بين الفساد المستمر والامن المضطرب والارهاب بحيث لا يبقى شيء للاستثمار الحقيقي .

سابعاً : ضرورة التأكيد على مسألة تطبيق القوانين والتعليمات والاجراءات التي تخص التشريعات الاقتصادية والادارية والمالية وذلك من خلال تفعيل دور الرقابة المالية ودوائر المفتشيات وأن لا يتم المصادقة على أي موازنة قبل أن تكون الحسابات الختامية للسنة الماضية جاهزة .

ثامناً : ضرورة دراسة موضوع فك الارتباط بين اسعار النفط الخام وتقلباتها وبين تحديد السعر لاغراض الموازنه وفق آليات يتم الانفاق عليها وتنظم بقانون كما هو عليه الحال في دول نفطية كالسعودية وغيرها ، حيث يكون هذا السعر ضمن نطاق الطاقة الاستيعابية للأقتصاد.

تاسعاً : ينبغي ألغاء مزاد البنك المركزي كونه يشكل أكبر استنزاف للعملات الصعبة لان معظمه يذهب الى التهريب الى دول الجوار وهي مبالغ لا يستهان بها ونحن في أزمة ونبحث عن مصادر للأيرادات لتخفيض العجز .

عاشراً : أن الاقتصاد العراقي بحاجة الى الاستثمار العربي الاجنبي لذلك لابد من تهيئة المناخ الملائم والمشجع لعملية جذب الاستثمارات بأنواعها وهذا يتطلب :-

أ. ضرورة تعديل قانون الاستثمار المرقم (3) لعام 2006 بحيث يتضمن الاشارة الى ما يلي :-

- تحديد أهداف واضحة لعملية جذب الاستثمارات الاجنبية .
- تهيئة بيئة استثمارية تتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي .
- تهيئة الاطار المؤسسي والتشريعي المناسب لتعزيز ثقة المستثمر العربي والاجنبي عندما يتعامل مع مؤسسات ودوائر ذات صلاحيات متداخله ومتقاطعة في بعض الصلاحيات خاصه بين المراكز والمحافظات .
- وضع قواعد وآليات لحركة الاستثمار الاجنبي بما يحمي مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن .
- ب. ضرورة توجيه الاستثمارات العربية والاجنبية للاستثمار في البنى التحتية في مجال الطاقة والمواصلات والخدمات الاساسية .
- ج. تشجيع الاستثمارات المشتركة بين رأس المال الخارجي (العربي والاجنبي) وبين الاستثمار الوطني لتشجيع نقل الخبرات .
- هـ. تشجيع المستثمرين العرب والاجانب على استخدام العمالة الوطنية بتقديم التسهيلات والاعفاءات من الرسوم والضرائب والزام المستثمر العربي والاجنبي بتشغيل العمالة العراقية .
- و. تسهيل الاجراءات الخاصة في منح تراخيص الاستثمار .

المصادر

1. الراوي ، أحمد عمر ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 – الواقع والتحديات ، 2013 ، ص 192-193 .
2. صالح ، مظهر محمد ، السياسة النقدية في البنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، 2008 ، ص 12 .
3. عبد الخضر ، عصام ، إصلاح الموازنه العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة تجارب مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، أطروحة دكتوراة 2010 ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد .
4. العقابي ، قيس أنيس ، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2013) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 2014 ، ص 72 .
5. العلي ، أحمد بريهي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض الفرص الضائعة ، عمان ، 2013 ، ص 59 .
6. محمد ، عريقات حربي ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات ، جامعة البتراء الخاصة ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الاردن ، 2007 .
7. خنجر ، محمد محسن ، مسارات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) وأتجاهاته المستقبلية ، أطروحة دكتوراة ، 2010 ، بغداد ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد .
8. محمود ، كداوي طلال ، تقييم القرارات الاستثمارية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ص 11-12 .
9. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الدائرة الاقتصادية ، قسم الاستثمارات .
10. وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموقع الرسمي للوزارة .
11. البنك المركزي العراقي ، التقارير الاقتصادية ، أعداد منفردة .
12. المقابلات التلفزيونية .